الفصل السادس

الواقع الحالى للتعليم العالى والجامعى بالدول العربية

obeikandl.com

مقدمة

أولا - التعليم العالى والجامعى فى اليمن

أ) أهداف التعليم الجامعى باليمن

ب) العوامل والقوى التى أدت إلى نشأة التعليم الجامعى باليمن.

جـ) تقويم أدوار مؤسستى التعليم الجامعى

ثانيا - التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

أ) نشأة التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

ب) أسباب نشأة التعليم الجامعى

جـ) تطور التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية الليبية

د) أهداف التعليم العالى والجامعى.

هـ) شروط قبول الطلاب بالتعليم العالى والجامعى

و) مستويات التعليم العالى والجامعى فى ليبيا.

obeikandl.com

مقدمة:

استعان العرب فى بداية حضارتهم ببعض السمات الفكرية والفلسفية للحضارة الإغريقية وغيرها من الحضارات التى سبقتهم، وأصبحوا بعدها ولفترة زمنية طويلة مصدر كثير من العلوم والأداب والإبداعات الأخرى للغرب وغيرها من الأمم.

ومن الواضح أن العلاقة القوية بين التعليم والتقدم الحضارى أصبحت من البديهيات التى تستحوذ على إجمالى الدول فى هذا الوقت لكونها معادلة تقوم عليها المجتمعات وتقدمها.

وقد شهدت الألفية الثالثة توسعا غير طبيعى للتعليم العالى فانتشرت الجامعات التخصصية والتقنية والإنسانية فى المراكز السكانية عالية الكثافة واستخدمت المبانى السكنية الخاصة ومدارس التعليم الأساسى كمقار لها، واعتمدت هذه الجامعات على أعضاء هيئة تدريس متعاونين يأتون من الجامعات العامة بشكل أساسى.

وقد صاحب المعدل العالى لزيادة الالتحاق بالجامعات وتوسيع التعليم العالى الضخم شُحاً ومحدودية فى الموارد المادية والتمويلية والتنظيمية والأكاديمية الأمر الذى أثر بشكل بالغ نوعيا على معدلات الكفاءة والتطور للتعليم العالى وقد انعكس هذا الوضع على نوعية مخرجات العملية التعليمية

أولا- التعليم العالى والجامعى فى اليمن.

نشأ التعليم الجامعى اليمنى كردود أفعال القوى وعوامل داخلية وخارجية واستمرت رحلته فى ظروف مضطربة وصعبة نجح خلالها فى جوانب وأخفق فى جوانب أخرى كما قاوم فى نواحى واستسلم فى نواحى أخرى.

وقد شق التعليم الجامعى اليمنى طريقه وسط ظروف بالغة الصعوبة منذ نشأته فى بداية السبعينات مدفوعاً بعوامل وقوى عديدة تاريخية وحاضرة ومستقبلية.

وإذا كانت النشأة الأولى ردود أفعال الأحداث عجلت بظهور كليات كانت نواة لجامعتى صنعاء وعدن فإن تطوره كان إلى حد كبير استجابة لمطالب مجتمعية واحتياجات مرحلة التطور والتنمية.

والواقع أن جامعتى صنعاء وعدن نمتا وتطورتا بصورة كبيرة فاقت التوقعات مقارنة بالموارد والطاقات المتاحة لهما ولكن هذا التطور كان مستسلما للضغوط والموجهات الاجتماعية والسياسية، فإتجه فى مسارات هى إذا كانت قد أثقلته بهموم ومشكلات عديدة شملت قدرته وأضعفت ناتجه فقد أبعدته عن تحقيق أهدافه المرسومة، وفى الجهة المقابلة لم يحظ التعليم الجامعى بالدعم والرعاية الكافية أو تتح له فرص التطوير الملائمة خدمة له ولمجتمعه.

أ) أهداف التعليم الجامعى اليمنى

استقر فى الأدب التربوى المعاصر مجموعة من الأهداف العامة للتعليم الجامعى بعد مسيرة تطور دامت عدة قرون، شهدت خلالها اختلافات ومعارك فكرية حول أسس تحديد أهداف التعليم الجامعى. الملاحظ أن أهداف التعليم الجامعى تختلف من بلد إلى آخر بل ومن جامعة لأخرى وكذا من وقت لآخر وذلك تبعا لظروف كل مجتمع وتحدياته ومرحلة تطوره وكذا أنواع هذه الجامعة وتخصصها، ومهما اختلفت أهداف التعليم الجامعى سواء ضاقت أم اتسعت فصلت عناصرها أم اختصرت فهناك إطار عام مشترك لكل هذه الاهداف النابعة من طبيعة هذا التعليم وغايته، هناك تصنيفات متعددة لأهداف التعليم الجامعى مهما تباينت فهى لا تكاد تخرج عن التصنيف التالى:

- نقل المعرفة وتبسيطها.
- إعداد الباحثين
- خدمة الفلسفة القومية.
- إعداد الأطر الفنية العليا.
- المشاركة فى صنع القرار.
- توجيه التعليم السابق له.
- تنمية شخصية الطلاب.
- تنمية التعاون الدولى.

ولقد وضعت أهدافا لجامعتى صنعاء وعدن وهذه الأهداف إذا كانت تعكس بصورة

أو بأخرى أيديولوجية النظام السياسى وتوجهه الاقتصادى فإنها فى تحليلها النهائى وتطبيقها فى الواقع لا تختلف كثيرا فيما بينها سواء فى الشكل أو المضمون، على أساس أن هذه الأهداف استنسخت من جامعات عربية أو أجنبية مع إدخال تعديلات وتحويرات عليها كى تعبر عن الواقع، والتى غالبا ما تتلاشى تلك التحويرات وتختفى خلال الممارسة والتنفيذ، مع بقاء الشكل أو ما هو مكتوب ومعلن من تلك الأهداف.

ونص قانون جامعة صنعاء رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧ فى مادته الأولى أن الجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها والهيئات العلمية التابعة لها وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والتقنيين والفنيين والخبراء فى فروع العلوم المختلفة وعلى تحقيق الأهداف القومية وبعث الحضارة العربية والقيم الدينية والتقاليد الإسلامية وبالمقابل نص قانون جامعة عدن رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ أن الجامعة تهدف إلى ترسيخ الفكر الوطنى والإنسانى وتوطيد الثقافة الوطنية العربية والإنسانية التقدمية، واستئصال كل الثقافات القديمة وكذا تعزيز وتوثيق العلاقة وتوطيد الروابط بينها وبين جامعة صنعاء والجامعات والهيئات العلمية الشقيقة والصديقة ثم الإسهام الفعال فى تحقيق اليمن الديمقراطى الموحد.

وقد أُلغى هذان القانونان بموجب صدور قوانين أخرى بديلة حلت محلها والتى بدورها ألغيت بموجب قوانين جديدة وهكذا حتى قيام الوحدة المباركة فى مايو ١٩٩٠.

أسفرت جهود تشريعات التعليم الجامعى ونظمه لدولة الوحدة عن جملة من المؤشرات التفصيلية لأسس التوحيد ومن بينها تحديد أهداف للجامعات اليمنية، ولكن رغم وجود أكثر من مشروع للقوانين اليمنية فلم يصدر قانون رسمى من الجهات التشريعية المختصة، ويمكن الرجوع إلى مشروع قانون الجامعات اليمنية الذى صدر بعد الوحدة والمعد على أساس التشاورات والجهود المبذولة لتوحيد تشريعات الجامعتين والمقدم إلى مجلس النواب لمناقشته وذلك لرصد أهداف الجامعات اليمنية.

ب - العوامل والقوى التى أدت إلى نشأة التعليم الجامعى باليمن

إذا كانت هناك عوامل وقوى أدت إلى نشأة التعليم الجامعى فى اليمن فهناك عوامل وقوى أخرت من نشأته بل وتحكمت فى اتجاهات نموه، وهناك عوامل وقوى عديدة قريبة وبعيدة أجلت نشأة التعليم الجامعى الحديث وحالت دون ظهور أنواع ومؤسسات للتعليم الجامعى، كمثل ما هو حادث فى بعض أقطار الوطن العربى. ولكن يبدو أن تخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتأخر أساليب ووسائل الإنتاج ثم محاربة الأئمة للتعليم الحديث، وسياسة الاستعمار المعروفة فى تهميش دور التعليم وقوى التغير هما الأسباب الرئيسية، ومما يدل على ذلك أنه بزوال تلك الأسباب والعوامل أخذت تنشأ أنواع التعليم الجامعى تمهيداً لقيام جامعات وطنية وفى السنين الأولى من ثورتى سبتمبر وأكتوبر تأخر ظهور أنواع من التعليم الجامعى بحكم قصور الإمكانات والموارد وكان طبيعيا أن يستعاض عن ذلك بالإيفاد إلى جامعات خارج اليمن حتى تتهيأ الظروف وتتوافر الإمكانات وهذا هو منطق التطور فبعد أن أخذت تتوافر الإمكانات البشرية والمادية وتزايد الاحتياجات المجتمعية بدأت تظهر كليات شكلت نواة لقيام جامعتى صنعاء وعدن.

والواقع أن لكل من هذه العوامل والقوى وزنها وقوة تأثيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر. ففى العقد الأول من ثورتى سبتمبر وأكتوبر كانت الحاجة المتزايدة للمعلمين اليمنيين والعناصر الإدارية المؤهلة هى العامل الحاسم فى نشأة أنواع من التعليم الجامعى المواكبة لتلك الاحتياجات ولكن تراجعت قوة تأثير هذا العامل لتتصدره حاجة الاقتصاد وخطط التنمية إلى التخصصات المهنية والتقنية وهكذا نجد أن لكل منها تأثيره وفعله فى الجامعة بحسب مطالب المجتمع ومواجهاته الاجتماعية وفى اتجاه النتائج المراد منها، ولربما هناك عوامل وأسباب أخرى ثانوية أو مساعدة أدت بشكل أو بآخر إلى نشأة مؤسسات التعليم الجامعى وتطوره فى اليمن.

أولا - الحاجة للكوادر الإدارية والتعليمية المختلفة

لما كانت اليمن بإستثناء عدن لم تعرف الإدارة بمفهومها الحديث قبل الثورة فقد

فرض التحديث السريع للأجهزة الإدارية عقب الثورة طلباً شديداً على الكوادر الإدارية المختلفة لكافة الوزارت والمصالح والمؤسسات التى أخذت تنشأ تباعاً.

ففى عام ١٩٦٣ صدر ١١ قراراً جمهورياً ١١بإنشاء وزارة لم تكن موجودة من قبل وبقيت هذه الوزارات أسماء لهياكل تنظيمية فى العقد الأول من الثورة وبالتالى تشكيل الوزارات والمصالح والمؤسسات الاجتماعية إلى جانب ظهور الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة، وكل ذلك أدى إلى طلب متزايد على الكوادر الإدارية، الأمر الذى حرك الجهود ونشط الهمم نحو الاهتمام بالتعليم لتنمية القوى البشرية.

لقد اعتمدت اليمن حينذاك على الاستعانة بالكفايات والخبرات غير اليمنية ثم التأهيل والتدريب الجامعى خارج اليمن. غير أن كلفة ومحاذير ذلك صوب الجهود نحو الإعداد والتأهيل الداخلى، وتفاقمت مشكلة العائق البشرى بوضوح كلما خطا المجتمع وتقدم حيث تبين أن أجهزة الدولة تعانى من نقص حاد فى العناصر الكفؤة. ففى عام ١٩٧٠ لم تزد نسبة خريجى الجامعات فى جهاز الدولة عن ١٪ من مجموع الموظفين،

فقد اعتبرت تنمية العنصر البشرى أهم أولويات خطط التنمية أساس الإنطلاق فى طريق التقدم، وبخاصة أن ثروات اليمن محدودة ويعتمد على العنصر البشرى كأهم ثروة فيه على أساس أن النقص الكبير فى القوى العاملة المؤهلة والمدربة وضعف مستواها من الناحية الفنية والإشرافية والتنفيذية ولا سيما فى قطاع التعليم يعتبر العقبة أمام عملية التنمية وتطوير المجتمع.

ورغم الجهود المبذولة فى تنمية القوى البشرية يتوسع التعليم والتدريب وافتتاح كليات جامعية ومعاهد عليا مازالت نسبة الأمية بين القوى العاملة مرتفعة حيث وصلت نسبتهم عام ١٩٨١ إلى ٦٨٪. أما فى الأجهزة الحكومية فقد بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى وما فوق ٥٪ من إجمالى العاملين بالأجهزة الحكومية و١٥٪ منهم من الحاصلين على مؤهل ثانوى و ٥٠٪ منهم من الحاصلين على مؤهل ابتدائى فى عام ١٩٨١.

ومن الجهة الأخرى اتبعت الدولة سياسة توظيف واسعة فى القطاع الحكومى لأسباب عدة منها زيادة الإنفاق الحكومى لتوسيع نطاق الخدمات العامة وتحسينها وتكوين

جيش وطنى وأجهزة أمن وما يرافق ذلك من توزيع الدخل القومى وأثر ذلك فى الموازنة والأسعار وغير ذلك، والملاحظ أن تتالى نشأة الكليات الجامعية كان استجابة طبيعية لتلك الاحتياجات حيث بدأت بالكليات والأقسام النظرية ثم العملية ولكن عندما تطور المجتمع أخذت تنشأ الأقسام والكليات التطبيقية والمعاهد التقليدية ويزداد التركيز عليها أكثر من الكليات النظرية.

ثانيا- تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى

ارتبطت الثورة اليمنية فى شماله وجنوبه بتغيرات اجتماعية واسعة المدى إنطلاقا من مبادئها التى قامت من أجلها. فأخذت البنى التقليدية تتهاوى وتتخلل العلاقات الاجتماعية القديمة. فاسحة الطريق أمام إرساء دعائم مجتمع قائم على العدل والمساواة بين جميع أفراده وفئاته ومناطقه. دون أى اعتبارات بغيضة، وقد جسد ذلك وترجم فى سياسة الدولة وقوانينها فى حق كل أفراد المجتمع بالتعليم تكلفة الدولة وترعى نشره فى جميع المناطق. فحدث أقبال متصاعد على التعليم ليس لتعويض الحرمان التعليمى قبل الثورة، وكسر حلقات التخلف وتطوير المجتمع وأنما أيضا باعتباره

- حقا اجتماعيا وإنسانيا لكل أفراد المجتمع

أداة للمحافظة على ثقافته وقيمه

وسيلة لتحسين فرص العيش والارتفاع بمستوى الحياة الشخصية

- مجالا للارتقاء بشخصية أبناء المجتمع وتحقيق طموحهم

إن انتشار التعليم وتوسعه فى كل مناطق اليمن تقريبا بفضل الجهود الرسمية والشعبية والمساعدات الخارجية. مدفوعاً بموجهات اجتماعية فى الأساس قد عمل بجانب الزيادة السكانية إلى تصاعد الإقبال على التعليم الجامعى تطبيقاً لمبادئ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، والواقع أن التعليم الجامعى استجاب بصورة رئيسية للطلب الاجتماعى حيث نما فى أنواع ومسارات هى أقرب ما تكون لرغبات الدراسين بموجهاتهم الاجتماعية وموروثهم الثقافى أكثر منها للمطالب الاقتصادية والتنموية والعلمية، وما دل على ذلك نمو التعليم الجامعى فى الفروع النظرية على حساب التطبيقية وتضخم

الكليات الجامعية بأعداد من الطلاب يفوق الاحتياج لهم فى الوقت الذى يسطون على موارد تلك الكليات بصورة تعجز عندها من أعدادهم، وما صور الاختلالات القائمة بين مدخلات هذه الكليات ومخرجاتها بين كليات للمحتاجين والفقراء وكليات للموسرين والأغنياء وكليات تمنح الشهادات دون أن تهتم بكسب المهارات، ما هو إلا سبب ونتيجة للطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى.

ثالثا- الرغبة فى إيجاد الجامعات الوطنية

منذ بداية تشكيل التعليم الحديث فى اليمن والرغبة الداخلية قوية لإيجاد جامعة أو جامعات وطنية. ليس لاكتمال السلم التعليمى وقيام هذه الجامعات بأدوارها التقليدية وإنما فوق هذا أو ذاك تعتبر رمز كيان المجتمع وضميره، فهى روح الماضى ونافذة الحاضر وأمل المستقبل، بها يرى المجتمع نفسه تزينه وتشكل شخصيته فالجامعة طليعة المؤسسات الاجتماعية كونها المكان الذى يتم فيها أهم العمليات فى الأمة.

ففيها تلتقى تقاليد الأمس وسيتسات اليوم لإعداد وتنمية مواطن المستقبل وما يراد من الجامعة أن تكون باحثة عن الحقائق الجديدة المحافظة على تراث المجتمع المشكلة لشبابه الباحثة عن سبل مستقبله.

إرتبطت التقاليد الأولى لنشأة الجامعات المعاصرة بإحياء الروح القومية والعظمة الوطنية، وكان لهذا أثره فى إقامة الجامعات المحلية فى البلاد النامية ومنها الدول العربية.

لذلك غالبا ما أنشئت الجامعات دون موارد وإمكانات، حتى لو لم تقم بمسئولياتها وجامعتا صنعاء وعدن ولدينا اتجاهات تاريخية اجتماعية وثقافية وسياسية ونتاج لعوامل داخلية دفعت لأن توجد الجامعتان، وما يدل على ذلك أن النشأة الأولى تمت فى ظروف غير مواتية ولم تتوافر الإمكانات والموارد البشرية والمادية، فضلا عن أنهما تنازلتا فى السنين الأولى عن القواعد والشروط المتعارف عليها فى قبول الطلاب وتعيين المعيدين وأعضاء هيئة التدريس.

المهم أن توجد الجامعتان وتكون وتستكمل كلياتهما التقليدية، مثلها مثل أخواتها الجامعات التقليدية فى الوطن العربى دون النظر لرسالتها التاريخية وأدوارها الإبداعية.

رابعا- العوامل السياسية

سعت حكومات الثورة والجمهورية فى شطر اليمن نحو تطبيق المبادئ والأهداف السياسية بمضامينها الاجتماعية الاقتصادية التى قامت من أجلها ومشاركة الشعب فى ممارسة حقوقه السياسية والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية، وتأكيد مبادئ الحرية والاستقلال والديمقراطية، والتعليم هو السبيل والأداة الفاعلة لتطبيق ذلك، على الأقل كسياسة معلنة، ولا غرابة أن يكون التعليم ولاسيما الجامعى فى مقدمة الاهتمامات، وميدان الشغل الشاغل لحكومات الثورة والجمهورية وذلك لتحقيق أهداف ومرام ظاهرة ومستترة أهمها:

- غرس مبادئ وأهداف الثورة والنظام الجمهورى وتنشئة الأفراد التنشئة السياسية الملائمة.

- تقوية سلطة الدولة ومركزية الحكم بتنمية روح الولاء الوطنى

رفع الوعى السياسى بين أفراد المجتمع ومشاركتهم السياسية الفاعلة من خلال النقابات والمنظمات والأحزاب.

- خلق التماسك والإنسجام الداخلى بين فئات المجتمع ومناطقة.

بجانب ذلك من الطبيعى أن توجد أهداف ضمنية تعكس الاغراض الخفية لنوازع السلطة السياسية ومجريات نظام الحكم يمكن ملاحظتها بصورة أو بأخرى فى الواقع العملى فى محاباة مراكز الثقل والقوى المهنية واسترضاء الكيانات الاجتماعية المؤثرة وامتيازات القوى السياسية، يمكن ملاحظتها فى مسار التعليم وأنواعه وفى ناتجه الانتقائى

لقد اتخذت الحكومات والقيادات السياسية من نمو التعليم العام وتوسعه ونشأة الجامعات الوطنية مجالا للدعاية والتباهى بما تحقق أنجز إلى جانب تحقيق الأهداف السياسية ولذلك سيطر على نمو التعليم ومنه التعليم الجامعى الكمى الإحصائى على حساب مضمون هذا التعليم وأنواعه.

إن الجامعات اليوم مسيرة بفعل القوى والعوامل السياسية أكثر من أى عوامل أخرى فكونها تتلقى الدعم والموارد من الدولة فهى أقوى أدواتها فى إعادة إنتاج النظام السياسى

حتى وأن وجدت أهداف أخرى فتتم فى إطار القوى السياسية ومؤثراتها.

وما يدل على ذلك افتقار الجامعتين للحرية الأكاديمية والاستقلال المالى والادارى بل أن إخفاقها إنما يعود من جانب كبير منه إلى هيمنة السلطة والأحزاب السياسية وتدخلها فى شئون الجامعتين.

خامسا- العوامل الأقتصادية

حدثت تغيرات واسعة وسريعة للبناء الاقتصادى بعد ثورتى سبتمبر وأكتوبر حيث تحول الاقتصاد المعيش الذى كان سائداً فى شمال اليمن إلى الاقتصاد النقدى الاستهلاكى الناتج عن النمو السريع للتجارة واستيراد السلع المنتجة ثم المواد الغذائية والمعتمدة على تحويلات المهاجرين والمنح التى ترد إليها من الخارج وفى الشطر الجنوبى سابقا أخذت الدولة بعد الاستقلال تعيد بناء اقتصاد وطنى وتوجيهه مركزيا ويعتمد على الموارد والامكانات الذاتية.

وفى كلا الحالتين أرتبطت بهذه التغيرات الاقتصادية إقامة المؤسسات المالية والإنتاجية من بنوك وشركات ومصانع وورش فضلا عن قيام أجهزة إدارية حديثة ومؤسسات اجتماعية مختلفة وكل هذا تطلب قوى عاملة مؤهلة ومدربة فى كافة التخصصات وعلى جميع المستويات، مما أدى إلى الاهتمام بالتعليم وبخاصة الجامعى منه كونه يعد التخصصات المرتبطة بمواصفات أداء الوظائف والمهن الجديدة وذلك كان لابد من نشأة التعليم الجامعى داخل اليمن ولما كان النشاط الغالب فى الاقتصاد الحديث هو قطاعات التجارة والإدارة والخدمات بعد تدهور القطاع التقليدى وتزايد الهجرة إلى المدن وإلى الخارج فقد تركز الإعداد الجامعى من خلال الإيفاد إلى الخارج فى الكليات النظرية التى يحتاجها القطاع الحديث أو عندما افتتحت كليات جامعتى صنعاء وعدن.

ولكن عندما أخذت تتعقد المهن ومواصفات أدائها، وظهور الصناعات الاستخراجية والصناعات الوسيطة والثانوية وكذا نشأة الشركات والورش التى تحتاج إلى التخصصات التقنية والاختصاصية وفى الوقت نفسه رافق ذلك بدء ضيق الأجهزة الإدارية بالموظفين المؤهلين بالشهادات، كل ذلك وغيره أدى إلى تحول نوعى للطلب على العمالة الماهرة،

ترجم فى نشأة الكليات العلمية أو التطبيقية ونشأة المعاهد الفنية، وقد تجلى ذلك فى سعى خطط التنمية بتخطيط نمو التعليم الجامعى للوفاء بالاحتياجات من العمالة الماهرة كما وكيفاً.

إن التقدم العلمى والتكنولوجى وما يحدثه من تغيرات فى تركيب الاقتصاد وفى نموه وسرعة تطوره. وما يحدثه من تحولات عميقة فى تركيب الوظائف والمهن ومواصفاتها يلقى على التعليم الجامعى والعالى تحديات ذات ثلاثة أبعاد وهى كالتالى:

البعد الأول أهداف ومسئوليات جديدة تتطلب تطوير بنيتها واستنباط هياكل وأنماط جديدة والمزيد من التنوع والتخصص حتى تستطيع مواجهة المطالب المتغيرة.

البعد الثانى انخفاض قيمة المعارف المعطاه والمكتسبة للافراد نتيجة لتقادمها وسرعة تغيرها.

البعد الثالث إعداد الكوادر المهنية والعلمية والارتفاع العام فى متطلبات التأهيل وغيرها مما يؤثر على نمو الجامعات ويوجه مسار تطورها.

سادسا- العوامل الثقافية والعلمية

إن الجامعة اليوم لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية كالتدريس وإعداد الباحثين والقيام بالبحوث، ولكنها نوعت وتعقدت أصبحت أكثر اتساعا فصارت جزءا من البيئة التى توجد فيها، تتفاعل معها وتسهم فى تشكيلها بحيث تكون وظائف الجامعة مطابقة لوظائف المجتمع بل ينبغى أن تتعداه إلى خدمة الكثير من المجتمعات على المستويين القومى والعالمى فى المجالات العلمية والصناعية والزراعية والطبية والحربية.

ويتطلب الحفاظ على الثقافة الوطنية وتطويرها أن تخرج الجامعات إلى المجتمع تتفاعل معه وتلتحم بقضاياه وتستجيب لاحتياجات السكان وأنشطتهم من خلال قيامها بالأدوار والوظائف الجديدة المنوطة بها، وهذا لن يتأتى إلا إذا أرتبطت بحركة الثقافات القومية والعالمية ومستجداتها وأصبحت حلقة وصل بينها وبين حركة الواقع واحياء ثقافته الوطنية.

وبحكم ميراث التخلف فى اليمن ومطالبه الثقافية والعلمية تزايدت الضغوط

الاجتماعية لنشأة مؤسسات التعليم الجامعى وتطويرها وعليها تنعقد الآمال فى أن تقوم بالتنشيط الثقافى والفكرى العام من حيث نشر المعرفة وإشاعتها بين أكبر عدد من المواطنين وتطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا مشتركا للعمل.

وكذا القيام بالخدمات الممتدة إلى المجتمع فى الجوانب المختلفة من حيث توفير تعليم موجه لفئات المجتمع بفتح كليات وفصول مسائية وإقامة المعارض والندوات والمحاضرات العامة والحفلات الترفيهية والفنية وتوفير المكتبات الدائمة والمتنقلة وعرض الأفلام وتقديم الخدمات الاستشارية.

كما أنها مطالبة بتقديم خدماتها المتنوعة إلى فئات عديدة من المجتمع كربات البيوت وقادة الدول وعمال الصناعة وغيرها من الخدمات فى الصحة وإصلاح الأراضى.

إن المهمة الكبرى لنشأة جامعتى صنعاء وعدن هى ملاحقة التغيرات الهائلة فى المعارف والعلوم وكذا انتاج المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية المناسبة باعتبار الجامعة أنسب الصيغ التعليمية التى تساعد على استيعاب الأشكال التكنولوجية للثقافة العلمية الحديثة بل أكثرها إسهاما فى إثراء العلاقة بين العلم والحياة.

وكل ذلك يعمل ليس على نشأة كليات ومعاهد وإنما أيضا قيام جامعات متطورة متميزة تستطيع القيام برسالتها.

سابعا- العوامل التى ترجع للجامعات

هناك عوامل وأسباب من داخل الجامعات باليمن تؤدى إلى اكتمال بنيتها تنظيما وإدارة وشكلا ومحتوى وتطوير الأساليب والوسائل وكل ما يمكنها من مواجهة المطالب المجتمعة الملقاة عليها وجامعتا عدن وصنعاء كونهما المؤسستين الوحيدتين للتعليم الجامعى فى مجتمع تعداد سكانه يزيد على ١٤ مليون نسمة لذلك فعليهما يقع تحقيق مطالب المجتمع.

إن جامعتى صنعاء وعدن تواجهان تحديات عديدة من داخلهما لعل أبرزهما:

١- تنوع أهداف الجامعة ووظائفها.

٢- تطور فروع المعارف والعلوم بتخصصات علمية عديدة متداخلة ومتكاملة وتتطلب أقساما وكليات بتنظيم وأساليب جديدة.

٣ تضخم أعداد الطلاب داخل الجامعة بقدراتهم وطموحاتهم المتنوعة.

٤ ظهور مواقف تعليمية بمناهج متطورة تتسم بالتنوع والمرونة.

٥ تطور أساليب ووسائل التعليم والتعلم المعتمدة على ركن التقدم العلمى والتكنولوجى.

٦ تعتبر جامعتا صنعاء وعدن أساس الدراسات العليا.

وغير ذلك من العوامل والأسباب التى تجعل الجامعتين دائما تسعيان نحو التطوير بينهما بافتتاح أقسام وكليات حتى يكتمل هيكلهما الأكاديمى والتنظيمى وتجديد محتواها وتطوير أساليبها ووسائلها لكى تواجها تلك التحديات وتقوما بوظائفهما وأهدافهما بكفاية وفاعلية تلك هى العوامل والقوى التى أدت إلى نشأة التعليم الجامعى ممثلة فى جامعتى صنعاء وعدن أساساً وكذا تطورهما.

كما أن هناك عوامل وقوى أخرى يضعف تأثيرها حتى تكاد تتلاشى لتبرز عوامل وموجهات جديدة تبعا لتحديات المجتمع ومراحل تطوره ومستوى طموحه وذلك من الإطار القومى والعالمى ومن تلك العوامل والقوى يشتق التعليم الجامعى كغيره من نظم التعليم الأخرى خصائصه وصفاته بنية وتنظيما محتوى وأساليب والأهم من ذلك ناتج هذا التعليم ومخرجاته.

جـ - تقويم أدوار مؤسستى التعليم الجامعى

إن أهداف أى جامعة تترجم فى عدد من الأدوار أو الوظائف المحددة لمجالات العمل والأداء لمستويات التنفيذ وبما يضمن تنسيق التفاعلات الداخلية واختيار الوسائل واقتناء معايير التقويم وكلها ضمن مراحل وخطوات تكفل تخفيض أهداف الجامعة.

وعلى ضوء أداء جامعتى صنعاء وعدن لوظائفهما وأنشطتهما يمكن تقويم أدوارهما من خلال المخرج النهائى لهما على أساس أن مستوى الأداء الداخلى يعين مستوى ونوع المخرجات وبمقارنة وظائف الجامعة المعاصرة كما يجب ويتم بما تقوم به جامعتا صنعاء

وعدن من أداء لهذه الوظائف يمكن الحكم وذلك كما يلى :-

١- التعليم

هو تقديم تعليم على مستوى عال من المعرفة وتطبيقاتها العلمية من كافة التخصصات وتنمية قدرات المتعلم على التعامل مع الأفكار والأشياء والآخرين وتطوير فهمه لمجتمعه والعالم والتكيف معه وكل ذلك فى إطار إعداد القوى البشرية وفق التخصصات المختلفة وبالمواصفات الجديدة لأداء الوظائف والمهن.

وبمقارنة هذه الوظيفة بما تقوم به جامعتا صنعاء وعدن وما يتم داخلهما يكشف الواقع أن هناك قصورا كبيرا فى أداء هذه الوظيفة يمكن ملاحظته أو التحقيق منه فى عدد من المؤشرات الكمية والكيفية التالية :

أ- ينحصر أداء الجامعتين لوظيفة التعليم فى أداءات شكلية فإلى جانب جمود المناهج ثم الاقتصار على الملازم والكتب ونقص الوسائل التعليمية إن لم يكن انعدامها تماما فى كثير من الأحيان يجعلها تقدم معلومات ومعارف نمطية مجزأة لا روح فيها ولا وظيفة لها.

ب- غلبة النواحى النظرية فى إعداد وتأهيل الطلاب على النواحى العلمية حتى فى الكليات التطبيقية وهذا يؤكد سيادة النظرة التقليدية لفصل النظرية عن التطبيق ويعكس الاختلال القائم بين الكليات النظرية والعلمية وفى ظل قلة وكثرة وإنعدام الانشطة المصاحبة داخل المحاضرات أر خارجها وإنعدام التدريب العلمى فى كثير من الأحيان يجعل الجامعة تعجز عن إكساب طلابها المهارات والمهن التى تشغل الوظائف والمهن فى سوق العمل.

حـ- عجز الجامعتان عن إعداد القوى البشرية حسب التخصصات وفقات لاحتياجات مرحلة تطور المجتمع وخطط التنمية فالجامعتان تستجيب أصلا للموجات السياسية والطلب الاجتماعى عل هذا التعليم وتستسلم لها وبالتالى تقبل المتقدمين حسب رغباتهم لا حسب احتياجات المجتمع.

د- ففى الحياة الجامعية حيث تكاد تنعدم تنمية قدرات الطلاب واستعداداتهم ورعاية

ميولهم وصقل مواهبهم بما تملكه من خبرة وكفاءات وما لديها من فكر ومنهج وما تقوم به من عمليات وأنشطة كما أن ضيق فرص الأنشطة الطلابية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والترويحية يجعل الجامعة تغفل أهم أدوارها المعاصرة ولا تتمكن من اكساب طلابها الاتجاهات والقيم فضلا عن أن حياتهم الجامعية عديمة الأثر فى نفوسهم وفى حياتهم العلمية.

اولا أن هناك بعض المساوئ على أداء الجامعتين لوظيفة التعليم هو أولا ضعف مستوى الطلاب وشكواهم من ذلك وانخفاض مخرجات الجامعتين الكمية والكيفية بالنسبة لمدخلاتهم ثم الشكوى المرة من عدم أهلية خريجى الجامعتين للأعمال والوظائف الموكلة إليهم إلى جانب نقص خلفيتهم الثقافية العامة وكذلك تصاعد حدة الانتقادات للجامعتين من جهات رسمية وشعبية من ضعف جدوى قيامهما وأثر فعلهما فى المجتمع.

٢ البحث العلمى

تتمثل هذه الوظيفة فى تنمية مهارات الطلاب فى القيام بالبحوث والدراسات وكتابة التقارير والمقالات وما يلى ذلك من تكون عادات التقصى والبحث والتحليل والنقد وكذا إعداد الأطر اليمنية المتخصصة فى مجالات العلوم والمعرفة وفيهم تكون الجامعة قادرة على تواصلها مع غيرها من الجامعات ومراكز البحث العلمى والاستفادة من التطبيقات التكنولوجية والجامعة وجدت للخلق والكشف عن معارف جديدة من خلال عمليات البحث العلمى والتنقيب والإضافة إلى العلم وتطوير التكنولوجيا الملائمة أو ابتداع ما يناسب المجتمع ومع التقدم التكنولوجى وتعقد مشاكل المجتمع استوجب تكامل عدة تخصصات فى فريق بحثى متعارف يتناول قضايا المجتمع وسبل تطويره فى مجالات العمل والانتاج وكلما توسع البحث العلمى ورقى دبت الحياة وروح التغير فى الجامعة فيتحسن أداء الجامعة ويرتفع مستواها وتصبح قادرة على القيام بوظيفة البحث العلمى.

ويتضح من أداء هذه الوظيفة فى الجامعتين أنها هامشية وفى أضيق الحدود ولإغراض جانبية ويمكن التحقق من ذلك بما يأتى:-

١ - هناك مقررات وأنشطة بحثية يقوم بها الطلاب ولكنها تتم بطريقة عرضية

وروتينية لا جدية فيها ولا ثمرة منها ويجريها الطلاب بقصد نجاحها أو لإرضاء مطالب أعضاء هيئة التدريس الذين بدورهم لا يلتقون إلى فحواها.

٢- يتم إعداد باحثين خارج الجامعتين أو داخلها ولكن بهدف حصولهم على درجات الماجستير والدكتوراه حتى يمكنهم الإنضمام إلى كادر هيئة التدريس وأبحاثهم التى يقومون بها سواء ارتبطت بالواقع اليمنى او لم ترتبط به فمصيرها مكتبات الكلية.

٣ الأبحاث التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس هى إذا كانت فردية وتتناول نقاطها أو مواضيع بحثية مجزأة ترتبط بجهد العضو وفى ظل قلة أو ندرة المصادر العلمية المختلفة بما فيها المحلية فهى تتم بقصد الترقية.

٤ لا تقوم الجامعتان تقريبا بإجراء بحوث أو تطوير نظم وأساليب أو تحسين أداءات العمل والانتاج الموجه لقطاعات النشاط الاقتصادى والأجهزة الإدارية والخدمية فى المجتمع أو تقديم الاستشارات أو غير ذلك.

بل أن الجامعتين نادرا ما تقوم ببحث ومعالجة مشاكلها العديدة المثقلة بها أو تطوير أساليبها فالجامعتان لم تهيىء نفسيهما أو تعد العدة للقيام بهذه الوظيفة.

خدمة المجتمع

وهى مجموع الخدمات الممتدة أو الموجهة إلى المجتمع ببيئاته الطبيعية فى جوانبه التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الفنية والترويحية فتقدم تعليما محليا تخصصيا لفئات عديدة من المجتمع بفتح أقسام وفصول مسائية أو صيفية وتوفير مراكز للتعليم والتدريب المهنى والوظيفى وإقامة المعارض والندوات والمحاضر العامة والحفلات الترفيهية والفنية وتوفير الكتب وعرض الأفلام بل وتخرج الجامعة إلى الناس كى تقدم لهم برامج وخدمات تهم حياتهم العريضة وكذا تقديم الخدمات الصحية وكذا تقديم الاستشارات المختلفة.

وفى إطار هذه الوظيفة أصبحت الجامعة المعاصرة منتجة تقيم المصانع أو تشرف على بعض المصانع بل قد يتعدى ذلك إلى خدمة الكثير من المجتمعات على المستويين القومى

والعالمى فى المجالات الصناعية والزراعية الطبية والحربية والملاحظ أن جامعتى صنعاء وعدن لا تقومان بالخدمات الموجهة إلى المجتمع باستثناء خدمات عرضية نادرة كإقامة المعارض والندوات الثقافية التى كثيرا ما يصبغ عليها الجانب الدعائى ويتضح من ذلك بجلاء القصور الكبير فى أداء جامعتى صنعاء وعدن لوظائفهما وأدوارهما المنوطة بهما وبالتالى إخفاقهما فى تحقيق أهدافهما المرسومة.

وقد يكون هنالك ما يبرر اخفاقات الجامعتان فى القيام بأدوارهما تلك كاملة وبالكفايات الممكنة لأسباب قد تكون وجيهة بالنظر إلى أوضاع الجامعتين وتحدياتهما الخارجية أو الداخلية غير أن هناك قصوراً فى أدائهما الكثير من الأدوار والأنشطة الممكنة والمتاحة فهناك تقاعس وإهمال وسوء استغلال وتوظيف الموارد والطاقات القائمة فهناك من مجالات العمل والحركة والفعل المثمر سواء داخل الجامعتين أو خارجهما حتى دون حاجة الجامعتين إلى أموال إضافية أو طاقات بشرية جديدة ما يجعل الجامعتين تتحملان قسطا كبيرا فى اخفاقاتهما والقيام بواجباتهما تجاه نفسهما ومجتمعهما.

لقد ثبت أن الجامعة التى لا تقوم محلها وتقيس أداءها أو تحدد مقدار نجاحها أو فشلها بصورة دائمة فإنها تتعثر وتفشل فى أداء أولى وظائفها التقليدية بل وتنظيم نفسها ورؤية مستقبلها.

ثانيا- التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

إن قضية إنتشار التعليم فى ليبيا وتنوعه قصة مثيرة ومشوقة لقد سبق إنشاء الجامعة المحلية برنامج أرسل بموجبه عدد محدود من الطلاب لاستكمال تعليمهم فى الخارج وفى مصر على وجه الخصوص ثم جاء افتتاح كلية الآداب والتربية نواة للجامعة الليبية فى العام الدراسى ١٩٥٥ / ١٩٥٦ فى مدينة بنغازى فى مرحلة طبيعية لتطور ونمو حركة متميزة فى مجال التعليم لأن التعليم ليس ظاهرة جديدة فى المجتمع الليبى ففى كل حقب التاريخ وجد فى هذا البلد نوع من أنواع التعليم ولكن لعل ما يميز هذه الحركة هو الاندفاع الهائل نحو المدارس الذى أبداه أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والجغرافية والامكانات المتوفرة لديهم لكن ومع هذا الإقبال الهائل احتفظت

بعد التقاليد بقوتها فأثرت على الانجازات فى مجال التعليم فكان ولفترة ليست قصيرة إقبال الذكور أكبر وأقوى من إقبال الإناث كما حصرت تخصصات الإناث فى مجالات محدودة لها علاقة بالمهنة المقبولة اجتماعيًا للأنثى.

أ- نشأة التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

يعتبر التعليم العالى أحد أنواع الاستثمار البشرى الذى تسعى إليه جميع الدول لما له من أهمية استراتيجية يعول عليه لتحقيق أهداف جمة وقوية بعيدة المدى.

كانت بداية التعليم العالى والجامعى فى ليبيا تعود إلى سنة ١٩٥٥ عندما أسست جامعة ليبية ومقرها مدينة بنغازى وذلك بافتتاح كلية الآداب والتربية فى تلك المدينة ثم بعد ذلك بسنتين افتتحت كلية الاقتصاد وإلى جانب الكليتين المذكورتين أفتتحت كلية العلوم بمدينة طرابلس وفى السنوات التالية تزايد عدد الكليات فى مناطق مختلفة.

بدأ التعليم الجامعى المحلى بواحد وثلاثين طالبا وبدون طالبات ظهرت فى العام التالى إلى الوجود كلية العلوم فى مدينة طرابلس وكلية الاقتصاد والتجارة فى مدينة بنغازى وقفز عدد الطلاب إلى ٧٩ طالبا ودخلت أول طالبة جامعية كلية الآداب والتربية فى عامها الثالث.

تعاقب إنشاء الكليات الجامعية فى مدينتى بنغازى وطرابلس واستمر التعليم الجامعى فى الداخل تنظمه وتقدمه جامعة واحدة حتى جاء عام ١٩٧٣ وهو العام الذى شهد بداية عهد تعدد الجامعات أصبح للبلاد جامعتان ثم ثلاث جامعات ثم تكاثر العدد ليصل فى عام ١٩٩٦ إلى أربع عشرة جامعة وهذا عدد كبير مقارنة بما هو موجود فى البلدان المحيطة فمع الفارق الهائل فى حجم السكان فقد كان لمصر فى تلك السنة أربعة عشرة جامعة وفى الجزائر اثنتا عشرة جامعة وفى تونس سبع جامعات وفى السعودية سبع جامعات وفى الكويت جامعة واحدة.

تكاثر أعداد الطلاب بسرعة هائلة وتغيرت الظروف وتبدلت التقاليد وخصوصا المتعلقة بتقييد حرية المرأة انتهزت الفتيات الفرصة وأقبلن على التعليم بنهم شديد وبعد أن كانت نسبتهن من مجموع الطلاب لا تكاد تتجاوز ٣٪ فى العام الدراسى ١٩٦٠-

١٩٦١ نراها تصل نحو ٩٪ فى العام الدراسى ١٩٦٥/١٩٦٦ وإلى ١١٪ فى العام الدراسى ١٩٧٠/١٩٧١ ثم نجدها قد تجاوزت مع مطلع العقد التاسع ٤٠٪ إلى أن وصلت النسبة ٥٠٪ ودخلت الفتاة جميع التخصصات المعرفية.

ساعدت سياسة التعليم التى تمثلت فى جعل التعليم حقا للجميع، وقواعد قبول الطلبة فى الجامعة التى اعتمدت على المساواة بين الجنسين وتوجيه جميع الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية إلى الكليات المختلفة على ضوء معدلات النجاح فقط، إلى الارتفاع السريع فى معدلات الإناث فى التعليم الجامعى.

ويستخدم المطالبون بالمساواة بين الجنسين نسب وتوزيع الفتيات فى الكليات الجامعية كأحد أهم انجازات المرأة فى المجتمعات الحديثة.

ومن جهة أخرى استمر تزايد أعداد الكليات الجامعية التى تناثرت فى مختلف المدن والقرى كما فتح أخيرا المجال للجامعات الخاصة فتكاثرت خلال زمن قصير جدا بسرعة كبيرة جدا بحيث وصل عدد الجامعات فى مطلع العام ٢٠٠٤ إلى ٤٢ جامعة وأن حوالى ٦١٪ من جميع طلبة الجامعات الحكومية خلال العام الدراسى ٢٠٠١ ٢٠٠٢ كانوا يدرسون فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحوالى ١٣٪ منهم يدرسون فى العلوم الأساسية وحوالى ١١٪ يدرسون فى العلوم الهندسية بينما بلغت نسبة المنخرطين فى دراسة العلوم الطبية ١٥٪ كما بلغ عدد طلاب الدراسات العليا محليا فى العام نفسه ٦٢٣٧ طالبا ووصلت نسبة الذين يدرسون فى مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية منهم حوالى ٦٠٪.

وبالإضافة إلى التعليم الجامعى فإن التعليم العالى يضم أيضا المعاهد العليا المهنية والفنية وقد تطورت هى الأخرى من لا شىء فى بداية ١٩٦٩ إلى نحو ٥١ معهدا عاليا فى العام الدراسى ١٩٩٥/١٩٩٦ وتضم ١٦ تخصصا علميا.

ب- أسباب نشأة التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية

تعتبر الجماهيرية فى مقدمة الدول النامية التى أولت موضوع التعليم الجامعى والعالى أهمية كبيرة باعتباره الأداة الناجحة فى تحقيق أهداف التنمية بصورة عامة والجامعى

والعالى بصورة خاصة ومن الأسس التى استندت إليها :-

١- أن التعليم خير أداة لرفع مستوى الفرد العربى الليبى وتنمية شخصيته المتكاملة من ناحية ولرفع مستوى المجتمع وتطويره وتمكينه من مواجهة مشكلات وتحقيق احتياجاته ومطالبه واستمراره الحضارى من ناحية أخرى.

٢- إظهار تراثنا الثقافى والحضارى وبيان دوره فى بناء الحضارة الإنسانية والعمل على جعله أساسا لتقدمنا وتطوير أساليب الحياة الجديدة لامتنا فى إطار من العصرية يتفق مع قيمنا الروحية وتقاليدنا الأصلية.

٣- اتخاذ العلم وسيلة لإعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية لاقتصادية والاجتماعية.

٤ إن العملية التعليمية تزيد وعى الإنسان العربى الليبى وفهمه للقيم الروحية والقومية وتنمى احساسه بأصالة الأمة العربية وضرورة وحدتها حتى يعتز بها ويعمل على تحقيق الوحدة بين أبنائها.

٥ إن الدين الإسلامى باعتباره عقيدة وأسلوب حياة يجب أن يكون المصدر الرئيسى الذى تستخدمه التربية فى أصولها ومقوماتها الرئيسية وبذلك تصبح التربية بكافة أنواعها وجوانبها إسلامية الروح والإطار والهدف ثورية الفكر والتطبيق والتنفيذ ومن ثم تتحقق عن طريقها مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

٦ - اعتبار العملية التعليمية والتربوية الأداة الأساسية لتحرير إرادة الشعب العربى الليبى من الجهل والتخلف ليعى دوره فى معركة الأمة العربية لتحقيق أهدافها فى الحرية والاشتراكية والوحدة.

وانطلاقا من هذه المنطلقات السامية وتدعيما للنهضة التعليمية برزت قضية التعليم العالى والجامعى فى ليبيا فى منتصف الخمسينات باعتبار أنها قضية وطنية ملحة فرضتها الأسباب التالية :-

١- رغبة شعبية فى إيجاد مؤسسات تعليمية عالية داخل الوطن.

٢- زيادة عدد المدارس الثانوية وبالتالى زيادة عدد خريجيها الأمر الذى يترتب على

إيفادهم للدراسة الجامعية إلى الخارج تكلف الدولة وأولياء الأمور أموالا طائلة.

٣ سد احتياجات البلاد من المواطنين والمدرسين والباحثين والفنيين المؤهلين تأهيلا جامعيا وعاليا الذين يساهمون فى بناء المجتمع وتطويره.

جـ - تطور التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية

فى إطار ما تشهده الجماهيرية من تحولات جذرية فى شتى مناحى الحياة فقد لقى التعليم اهتماما كبيرا بتطويره وتدعيمه فقد أدركت الجماهيرية أن التقدم الذى تسعى إلى بلوغه والأهداف التى ترمى إلى تحقيقها لا يمكن أن تصل إليها بمجرد استيراد العلم والعلماء وإنما بناء صرح تعليمى يمكنها من تكوين أجيال قادرة على قيادة خطة التنمية وتحمل أعبائها فى مجالاتها المختلفة على أسس علمية سليمة وعلى حمل أمانة التقدم العلمى وخدمة أهداف المجتمع الليبى وقد ترتب على ذلك أن التعليم الجامعى والعالى فى الجماهيرية قد شهد تطورا واضحا من حيث الكم والكيف.

فقد تطور التعليم العالى والجامعى خلال العقدين الأخيرين سواء من حيث عدد مؤسساته ومن حيث عدد الكليات وأقسامها ومن حيث عدد المعاهد العليا المهنية والفنية وكذلك عدد المسجلين به ففى العام الدراسى الجامعى ١٩٧٢ / ١٩٧٣ كانت هناك جامعة واحدة تضم نحو تسع كليات فقط ويلتحق بها ٨٢٢٠ طالب وطالبة ثم تطور هذا الوضع ليصل فى العام الدراسى الجامعى ١٩٨٩ / ١٩٩٠ إلى اثنتى عشرة تضم أكثر من ٥٠ كلية تشتمل على مختلف التخصصات العلمية والأساسية وبلغ عدد المسجلين فيها نحو ٤٨ ألف طالب وطالبة وأكثر من ٢٠٠٠ عضو هيئة تدريس هذا بالإضافة إلى تسعة معاهد عليا ويلتحق بها ٢٧١٧ طالبا وطالبة و٢٥٥ عضو هيئة تدريس:

وفى العام الدراسى الجامعى ١٩٩٥ / ١٩٩٦ تطور التعليم الجامعى العالى تطورا كبيرا إلى أن بلغ عدد الجامعات ثلاثة عشرة جامعة تضم ٦٦ كلية ويدرس فيها أكثر من ١١٦ ألف طالب وطالبة أما بخصوص أعضاء هيئة التدريس فقد بلغ عددهم نحو ٥ آلاف عضو وفى العام الدراسى الجامعى ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م شهد التعليم العالى والجامعى تطورا آخر فقد شهدت هذه الفترة إعادة تنظيم التعليم الجامعى والعالى حيث دمجت الجامعات

فى بعضها البعض وأصبح عددها سبع جامعات تضم ٥٣ كلية تضم ٢٧٠ قسما علميا وبلغ عدد الملتحقين بها نحو ٢٠٤ ألف طالب وطالبة فى حين ارتفاع عدد المعاهد العليا إلى ١٠٨ معاهد عالية ويلتحق بها نحو ١٩٤ ألف طالب وطالبة وبخصوص أعضاء هيئة التدريس فى كل من الجامعات والمعاهد العليا فقد بلغ أكثر من ٦ آلاف عضو.

وفى العام الدراسى الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تطور التعليم الجامعى والعالى تطورا ملحوظا إذا وصل عدد طلبة الجامعات خلال هذا العام ٢٢٢٩٧٦ طالبا وطالبة وعدد طلبة المعاهد العليا فى العام نفسه ٤٠٢٠٧ طلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا ٨٨٩٧ عضوا وبالإضافة إلى الجامعات السبع هناك ما يزيد على ١٧ جامعة أقسام موزعة على جميع أنحاء الجماهيرية.

د - أهداف التعليم العالى والجامعى

لا يختلف المشتغلون بالتربية والتعليم على مفهوم التعليم الجامعى والعالى وإنما قد يختلفون على دوره ووظائفه وأشكاله وبرامجه فالتعليم الجامعى والعالى يعتبر آخر مراحل التعليم وأعدادها درجة وتضم هذه المرحلة مجموعة من الطلبة المختارين فى قدراتهم العقلية وتحصيلهم العلمى ومثابرتهم وجهدهم فى الدراسة وقدرتهم على البحث العلمى لأن هذه المرحلة تتطلب توافر استعدادات وإمكانات خاصة فى طالب التعليم الجامعى والعالى تختلف عن الاستعدادات والإمكانات المطلوبة توافرها فى طالب التعليم العام قبل الجامعى والعالى لأن أعباء التعليم الجامعى والعالى هى أعباء ثقيلة جدا لا يقوى على النهوض بها إلا أصحاب المواهب الممتازة والدوافع الكافية للاستفادة.

ولقد مر التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية فى مرحلتين متميزتين هما مرحلة ما قبل الثورة الثقافية ومرحلة ما بعد الثورة الثقافية.

أ- أهداف التعليم العالى والجامعى فى المرحلة الأولى (ما قبل الثورة الثقافية).

١- إتاحة الفرص الدراسية الجامعية لأبناء الوطن ممن تسمح لهم قدراتهم ومستواهم العلمى بمواصلة الدراسة الجامعية.

٢- العمل على تزويد البلاد بالمتخصصين فى الميادين المختلفة وإعداد الكوادر الفنية

والإدارية التى تحتاج إليها البلاد.

٣- العناية بالحضارة الإسلامية والعربية ونشر تراثها.

٤- العمل على رقى الأدب والفنون وتقدم العلوم والمشاركة الايجابية فى تطور الفكر العالمى.

٥- تشجيع البحث العلمى وكان هدفا ثانويا فى تلك الفترة.

ب- الأهداف فى المرحلة الثانية (مابعد الثورة الثقافية)

بعد إعلان الثورة الثقافية والإدارية فى خطاب زوارة التاريخى الذى ألقاه قائد الثورة فى مدينة زواره (النقاط الخمس) فى١٢ ربيع الأول ١٣٣٩ الموافق ١٦ من ابريل ١٩٧٣ أصبح أمام مؤسسات التعليم العالى والجامعى منهاج عمل وجب عليهم الالتزام به.

١ تعميم الثورة الثقافية وتأجيل فلسفة ثورة الفاتح.

٢ تعميق أطروحات النظرية العالمية الثالثة ووضع الحلول العلمية والتطبيقية لها.

٣ العمل على بعث الحضارة العربية والإسلامية من جديد كى تستعيد أمتنا العربية إمكاناتها الريادية فى العالم.

٤ توفير برامج تعليمية متعددة ومتنوعة التخصص تفى باحتياجات المجتمع من الكفاءات المتخصصة فى المجالات المختلفة.

٥ القيام بالبحوث العلمية النظرية والتطبيقية التى تسهم فى رقى المجتمع.

٦ تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية والفكرية التى تخدم احتياجات المجتمع.

٧ الاهتمام باللغة العربية والتأكيد على استعمالها فى كافة فروع العلم والمعرفة.

ويمكن ذكر أهم أهداف التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية فى الأهداف التالية:

١ تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات العلمية المتخصصة فى مختلف مجالات الحياة.

٢- إجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب العلمية.

٣- تنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التطبيقية فى مجال التعليم التطبيقى

المستمر.

٤- تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية وتوثيق الصلات والروابط العلمية والثقافية مع المؤسسات والهيئات البحثية داخل الجماهيرية وخارجها

٥- الاهتمام بالتعريب والترجمة والتأليف والنشر والتأكيد على استعمال اللغة العربية فى التدريس والبحث العلمى فى جميع فروع المعرفة والعلم.

٦ تقديم الخدمات الأاستشارية والعلمية والفنية إلى مؤسسات المجتمع العربى الليبى.

٧ - إعداد الكفاءات المتخصصة والمواصلة للتدريس الجامعى وللعمل فى مجالات البحث العلمى والتخطيط والدراسات المستقبلية.

هـ - شروط قبول الطلاب بالتعليم العالى والجامعى

يقبل الطلبة حاليا فى معظم الجامعات العربية على أساس معدل مجموع درجاتهم فى الدراسة الإعدادية والثانوية طبقا لتسلسل رغباتهم المبينة بالاستمارات الخاصة ويتم اختيار الطلبة المتقدمين لكل اختصاص بحسب تسلسل مجاميع درجاتهم فقط وتمتاز طريقة القبول هذه بعدة مزايا أهمها ما يلى:

١ - البساطة والسهولة التنظيمية إذ إنها لا تتطلب أكثر من إعداد استمارة تثبت فيها جميع الاختصاصات المتوافرة فى الجامعات، وما على الطلبة سوى تأثيرها بحسب تفضيله اختصاصا طبقا للشروط المعينة.

٢ لا مجال هناك للتلاعب أو ممارسة الضغوط الشخصية للقبول خلافا للضغوط نظرا لأن العملية تتم بصورة آلية بحتة.

٣- تحقيق العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وتأمين حقهم المشروع بالانتساب إلى الجامعات وفقا لمعدلاتهم.

ومن عيوب هذه الطريقة ما يلى:-

١- القبول فى اختصاصات لا يرغبون فيها وإنما مادتهم إليها مجاميع درجاتهم الأمر الذى قد يؤدى إلى اخفاقهم فى هذه التخصصات فى ما بعد أو اجتيازهم

متطلباتها بأدنى المستوى فى أحسن الأحوال.

٢- احتكار تخصصات معينة كالطب والهندسة لذوى المعدلات العالية وحرمان التخصصات الأخرى منها، وهذه لا تقل أهمية عن الطب والهندسة فى تقنية المجتمع.

٣- اعتماد القبول على أساس الدرجات وإن كان يبدو أنه يحقق العدل وتكافؤ الفرص أمام جميع الطلبة إلا أنه فى حقيقة الأمر ليس كذلك لأن أخذ الطلبة ميسورى الحال دروسا خصوصية على يد مدرسين ذوى الخبرة والتمايز الواضح بين المدارس الإعدادية إذ إنه فى الوقت الذى تشكو بعض المدارس من نقص حاد فى كوادرها التدريسية وخاصة من القرى والأرياف والمدن الصغيرة.

و - مستويات التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

تعد الجماهيرية من طليعة الدول النامية وبخاصة الدول الأفريقية التى أولت قضية التعليم أهمية قصوى باعتباره من أهم الوسائل التى تساعد فى تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه، فالتعليم الجامعى والعالى هو الذى يعد ويهيئ الكفاءات التى تحتاجها عملية التنمية ويحتاجها سوق العمل.

ويتضمن هذا النوع من التعليم ثلاث مستويات

- المستوى الأول- ويندرج تحت هذا المستوى

أ) المعاهد العليا لإعداد المعلمين والمعلمات مدة الدراسة فيها أربع سنوات تمنح خريجها دبلوما مهنيا عاليا.

ب) المراكز المهنية المتخصصة.

جـ) مراكز إعداد المدربين

د) مراكز المهن الشاملة

ومدة الدراسة فى هذه المراكز ثلاث سنوات تمنح خريجيها دبلوما فنيا عاليا.

ويلتحق بهذه المراكز والمعاهد الطلبة والطالبات الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية والتعليم المتوسط.

-المستوى الثانى- يندرج تحت هذا المستوى جميع الكليات للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية وتمنح خريجيها شهادة البكالوريوس، الليسانس ويلتحق بكليات هذا المستوى الطلبة والطالبات الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية (التعليم المتوسط)

-المستوى الثالث

وهو الحصول على شهادة عليا تعقب التعليم الجامعى والعالى ويتحصل الطلبة فى الدراسات العليا على ثلاثة انواع من الشهادات هى:-

- الدبلوم -العالية الماجستير- الدقيقة الدكتوراة.

obeikandl.com